

## تقييم مدى ملاءمة الدخل الشامل مقارنة بصافي الربح لقياس العوائد السوقية

● نضال عمرز لوم

zalloum@bau.edu.jo / nozalloum@yahoo.com

● جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

# تقييم مدى ملاءمة الدخل الشامل مقارنة بصافي الربح لقياس العوائد السوقية

نضال عمر زلوم

جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

## ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم مدى ملاءمة تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية مقارنة بتأثير صافي الربح في العوائد السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى التعرف على القيمة المضافة التي يقدمها إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل في التأثير في العوائد السوقية للشركات، وأخيراً بيان اختلاف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل. تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث تم الاعتماد على عينة تحتوي على المعلومات المالية للشركات بشكل سنوي خلال الفترة (2013-2004) في بورصة عمان للأوراق المالية، وبلغ عدد المشاهدات (1769) مشاهدة مجمعة خلال فترة القياس البالغة (9) سنة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أنموذج الانحدار المشترك.

توصلت الدراسة إلى أن تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملاءمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية، فيما أظهرت النتائج أن إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل لا تسهم في تقديم قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك اختلافاً لتأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل. وفي ضوء النتائج السابقة يرى الباحث ضرورة رفع الوعي وتشجيع المعرفة بالدخل الشامل من خلال تحسين الفهم إلى المعايير المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: بنود الدخل الشامل الأخرى، الدخل الشامل، صافي الربح، العوائد السوقية (العوائد السوقية للأسهم).

# Assessing The Relevance Of Comprehensive Income As Compared With The Net Income for Measuring Stock Returns

Nidal Omar Zalloum

Al-Balqa Applied University, Jordan

## Abstract

The study aimed at assessing the relevance impact of comprehensive income on stock returns compared with the impact of net income on stock returns, for Jordanian shareholding companies. In addition, the study evaluates the value of adding another comprehensive income items on the stock returns for companies. Moreover, the study examines the impact of comprehensive income on the stock returns before and after adapting to the international accounting standard board by adding comprehensive income items in the income statement. A sample of 1769 observations for Jordanian shareholding companies was selected during the period (2004-2013). The study used the Pooled Regression Model (PRM) in order to achieve the objective of the study.

The study found that the effect of comprehensive income on the stock returns is less relevant compared to the effect of net income. Furthermore, the study revealed that adding another comprehensive income item to the income statement has no added- value on the stock returns. Finally, the study shows that there is a difference in reporting the effect of comprehensive income on the stock returns before and after adapting to the international accounting standard board by adding another comprehensive income items. Based on these results the study recommended that awareness should be Raised and knowledge promoted regarding the Comprehensive income concept through better understanding of accounting standards.

**Key Words:** Comprehensive income, net income, other comprehensive income items, stock returns.

### مقدمة

أظهرت المتغيرات الاقتصادية المعاصرة بشكل متزايد استقلالية أكبر لإدارة الشركات عن بقية أصحاب المصالح (أحمد، 2012). ونتج عن الاستقلالية ضعف الشفافية والدقة في نقل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح في الشركات، وبالتالي ظهرت مشكلة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ مما أدى إلى تزايد أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المفيدة في القوائم المالية كأداة إستراتيجية لتعزيز ثقة أصحاب المصالح (Du et al., 2014; Manea, 2013).

وقد أظهرت دراسة (Yuen et al., 2009) أن القوائم المالية التقليدية لا تتوافر فيها المعلومات الكافية لمستخدمي القوائم المالية، نتيجة اعتماد النظام المحاسبي لفترة طويلة على ركائز أساسية من أهمها التكلفة التاريخية، حيث وجهت للنظام المحاسبي التقليدي انتقادات نتيجة للقصور الناشئ عن استخدام التكلفة التاريخية في التعبير بشكل ملائم (Relevance) عن الأداء المالي للشركة بسبب ضعف قدرتها التنبؤية (Detzen, 2016)، مما جعل الهيئات المهنية تلجأ إلى استخدام القيمة العادلة كأداة لملاءمة لتقييم أداء الشركة (عصيمي، 2012؛ Gazzola and Amelio, 2014a). إلا أن تبني القيمة العادلة كأداة لتقييم أداء الشركة أدى إلى ظهور إشكالية تحديد طرق قياس وعرض الدخل المحاسبي باعتباره الرقم الذي تبني على أساسه الكثير من المؤشرات والدلالات (قائد، 2008: Van Cauwenberge and De Beelde, 2007)، حيث أدى استخدام القيمة العادلة إلى ظهور فروق بين القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وبين قيمتها الدفترية، مما دفع الهيئات المهنية إلى تبني مفهوم الدخل الشامل لعرض الأداء المالي للشركة وفقاً لمفهوم محاسبة الفائض النظيف (Clean Surplus Accounting)، والذي يأخذ بعين الاعتبار عند احتساب دخل الشركات؛ التغيرات الناتجة عن الفروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى صافي الربح (Barth et al., 2014; Khan et al., 2014; Orbán Ms and Dékán, 2014; Deol, 2013; Frenzel and Szychta, 2013; Jaweher and Mounira, 2013; Turktaş et al., 2013).

وإدراكاً من الفكر المحاسبي والهيئات المهنية بأهمية الإفصاح عن الأداء المالي في عملية اتخاذ القرار، فقد أجريت العديد من الدراسات التطبيقية في مجال القيمة الملائمة (Relevance Value) حول مدى ملاءمة تأثير الدخل الشامل لمستخدمي التقارير المالية في العوائد السوقية للشركات مقارنة بمدى ملاءمة تأثير صافي الربح في العوائد السوقية للشركات. إلا أن هنالك تبايناً في نتائج تلك الدراسات فقد أظهرت نتائج دراسات (Mechelli and Cimini, 2014; Jaweher and Mounira, 2013; Tsuji, 2013; Devalle and Magarini, 2012; Szychta and Rosa, 2012; Fiori et al., 2011; Goncharov and Hodgson, 2008a; Lin et al., 2007) أن تأثير صافي الربح في العوائد السوقية كان المقياس الأكثر ملاءمة مقارنة بتأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية. فيما أظهر آخرون (عصيمي، 2012: Gazzola and Amelio, 2014a; Gazzola and Amelio, 2014b; Khan et al., 2014; Devalle, 2012; Kanagaretnam et al., 2009; Chambers et al., 2007) أن تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أكثر ملاءمة وأهمية



من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية. ويعتقد الباحث أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى سوف يعزز ثقة أصحاب المصالح في القوائم المالية.

### مشكلة الدراسة

تعتبر جودة التقارير المالية مطلباً مهماً للعديد من أصحاب المصالح في الأردن، لذلك ترغب إدارات الشركات في إضفاء الثقة على قائماتها المالية، إلا أنه في بعض الأحيان تقوم الإدارة باتخاذ العديد من القرارات للاختيار بين السياسات والإجراءات المحاسبية المختلفة بهدف التلاعب بالقوائم المالية سعياً منها إلى تحقيق مصالح شخصية، مما قد يلحق الضرر بالمشاركين في السوق المالي، وصانعي السياسات والهيئات التنظيمية (احمد، 2012؛ Salteh and Valipour, 2012). وسعياً للحد من التلاعب في التقارير المالية ألزم مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقاً لمعيار (1) "عرض القوائم المالية" المعدل لسنة (2007) وتفيحياته لسنة (2011) الشركات بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل، كأساس لتحسين جودة التقارير المالية نظراً لما تعكسه هذه الإضافة من قيمة حقيقية للشركة في نهاية الفترة المالية، الأمر الذي يساعد مستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ القرار، إلا أن هنالك من يرى أن بنود الدخل الشامل الأخرى الناتجة عن الفروقات بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات غير مستقرة (مؤقتة) وبالتالي تضعف التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما يجعلها غير ملائمة لعمليات اتخاذ القرار. وهذا التمايز بالآراء حول عرض بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن قائمة الدخل، ونظراً لعدم وجود إجماع بين الباحثين حول أهمية بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل يسعى الباحث لتسليط الضوء على مدى ملائمة مفهوم الدخل الشامل في تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل يعتبر تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملائمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية؟
- هل تسهم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية؟
- هل يختلف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل؟

### أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تقييم مدى ملائمة تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية مقارنة بتأثير صافي الربح في العوائد السوقية.
- 2- معرفة القيمة المضافة التي تسهم بها إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل.

3- إظهار تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل.

### أهمية الدراسة

تزايد الاهتمام العالمي في الآونة الأخيرة بدراسة مدى ملاءمة بنود الدخل الشامل الأخرى في تحسين عملية اتخاذ القرار. ورغم اهتمام أدبيات المحاسبة بدراسة قائمة الدخل الشامل في العديد من دول العالم، إلا أن مسألة عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في الأردن لم تأخذ نصيبها من الدراسة. لذا فإن هذا الموضوع يحظى بالأهمية للأسباب الآتية:

- 1- الإسهام في الحقل المعرفي المحاسبي بدراسة مدى ملاءمة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في عملية اتخاذ القرار في بيئة اجتماعية واقتصادية مختلفة مقارنة بالبيئات التي سبق دراستها.
- 2- أهمية تحديد مدى ملاءمة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في مساعدة واضعي المعايير المحاسبية والجهات التنظيمية الأخرى في تدعيم أي قرارات في المستقبل بشأن الدخل الشامل.
- 3- تقديم دليل عملي حول مدى ملاءمة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى في عملية اتخاذ القرار بهدف تقييم الجوانب النظرية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 4- اكتشاف ما إذا كان الدخل الشامل كمقياس لأداء للشركة أكثر ملاءمة من صافي الربح عند اتخاذ القرارات.

### الدراسات السابقة

تعد البيانات المالية المفصح عنها في القوائم المالية المصدر الرئيسي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح في اتخاذ وترشيد قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية، لما تشكله من أساس يعتمد عليه في عمليات إدارة وتقويم ومتابعة الشركات (Detzen, 2016; Du et al., 2014; Zalloum et al., 2013)، لذا تمثل قضية الحصول على البيانات وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة لدى أصحاب المصالح؛ نظراً لحاجة أصحاب المصالح إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراراتهم، حيث يتم الحصول على البيانات والمعلومات من عدة مصادر أهمها القوائم المالية (الشعار وآخرون، 2015). وانطلاقاً من الدور الهام الذي تلعبه القوائم المالية لجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، وزيادة الموثوقية حول توقعات الأداء المستقبلي؛ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار الإطار المفاهيمي المعدل في أيلول (2010) بعد إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحقيق أقصى جودة ممكنة، كما عدل مجلس معايير المحاسبة الدولية عام (2011) المعيار الدولي (1) «عرض القوائم المالية» بحيث يتضمن عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل، لاعتقادهم أنه يقلل من قابلية المقارنة وتجانس البيانات المالية بين الشركات (عصيمي، 2012؛ Du et al., 2014؛ Detzen, 2016). واستناداً لما سلف فإن قائمة الدخل

الشامل تحتوي على مجموعة فرعية على أساس التكلفة التاريخية (صافي الربح) في حين فإن الناتج النهائي يشتمل بالإضافة إلى صافي الربح على مجموعة فرعية وفقاً لأساس القيمة العادلة (بنود الدخل الشامل الأخرى) (Detzen, 2016; Van Cauwenberge and De Beelde, 2007).

وعلى الرغم من تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية لمفهوم الدخل الشامل أو ما يعرف بمحاسبة الفائض النظيف عند عرض الأداء المالي للشركات (Khan et al., 2014; Mechelli and Cimini, 2014; Turktas et al., 2013; Deol, 2013; Ferraro and Veltri, 2012)؛ إلا أن هناك من يرى ضرورة عدم عرض بنود الدخل الشامل الأخرى ضمن قائمة الدخل وهذا ما يعرف بالأدب المحاسبي بمحاسبة الفائض غير النظيف (Deol and Nazari, 2013; Jaweher and Mounira, 2013; Abdul Rahman, and Hamdan, 2012)، مما سبب جدلاً واسعاً لدى المديرين وصنّاع السياسات والباحثين. وفي سبيل ذلك أجريت العديد من الأبحاث العلمية إلى اختبار خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، من خلال بيان البنود الأكثر ملائمة في تفسير سلوك العوائد السوقية للأسهم، فقد حاولت دراسة (Gazzola and Amelio, 2014a) التي أجريت للكشف فيما إذا كان الدخل الشامل كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات التشبيكية أفضل من صافي الربح، وتوصلت النتائج إلى أن الدخل الشامل يشتمل على المعلومات أفضل من صافي الربح لتقييم الأداء المالي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Gazzola and Amelio, 2014b) حيث توصلت إلى أن الدخل الشامل يقدم معلومات ذات فائدة أكبر من صافي الربح في تقييم الأداء المالي. ودعم ذلك دراسة (عصيمي، 2012) التي تناولت أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل في ملائمة معلومات صافي الربح وتحسين عملية التنبؤ به، وذلك من خلال دراسة الأثر في القوة التفسيرية لعلاقة الأرباح بالعوائد السوقية للأسهم، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود قوة تفسيرية لبنود الدخل الشامل في العوائد السوقية للأسهم أكبر من صافي الربح. وفي السياق هدفت دراسة (Deol, 2013) إلى التحقق من فائدة إلزام الشركات في كندا بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى على توقعات الأرباح وأخطاء التوقعات من قبل المحللين الماليين، أظهرت النتائج أن عرض بنود الدخل الشامل الأخرى ترتبط بشكل كبير مع توقعات الأرباح من قبل المحللين الماليين، كما توصلت إلى أن عرض بنود الدخل الشامل الأخرى ترتبط بشكل كبير مع وجود أخطاء توقعات من قبل المحللين الماليين. وساندهم في ذلك دراسة (Kanagaretnam et al., 2009) التي حاولت التعرف على دور عرض الدخل الشامل بتقديم معلومات ملائمة ذات قيمة تفضيلية بدلاً من صافي الربح في كندا. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدخل الشامل الأخرى ترتبط بقوة أكبر (من حيث القوة التفسيرية) مع العوائد السوقية بالمقارنة مع صافي الربح.

بينما خالفت دراسة (Martins and Monte, 2015)، نتائج الدراسات السابقة، والتي حاولت التعرف على دور الدخل الشامل في الأداء المستقبلي، وجدت نتائج الدراسة أن صافي الربح أظهر قوة تنبؤية أكبر لأداء الشركات في المستقبل مقارنة بالدخل الشامل. كما أكدت نتائج دراسة (Tsuji, 2013)، والتي سعت للتعرف على دور الدخل الشامل في الأداء المستقبلي للشركات المدرجة في بورصة طوكيو للأوراق المالية، أظهرت نتائج الدراسة أن الدخل الشامل أظهر قوة تنبؤية أقل لأداء الشركات في المستقبل مقارنة بصافي

الربح. وذهبت بنفس الاتجاه نتائج دراسة (Jaweher and Mounira, 2013) حيث أظهرت أن صافي الربح أفضل دائماً من الدخل الشامل كمقياس للتقييم. وجاءت دراسة (Devalle and Magarini, 2012) لتقييم دور الدخل الشامل كمقياس رئيس للأداء العام لمجموعة من الشركات الأوربية، أظهرت النتائج أن الدخل الشامل لم يؤدي إلى زيادة أهمية البيانات المالية مقارنة مع صافي الربح. ودعم ذلك دراسة (Szychta and Rosa, 2012) التي تناولت دور بنود الدخل الشامل الأخرى في تقديم قيمة ملائمة تُساعد المستثمرين في عملية اتخاذ القرار في الشركات البولندية، بينت النتائج أن بيان الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الأخرى لم تقدم المعلومات الأكثر ملاءمة وشفافية لمساعدة المستثمرين في عملية اتخاذ القرار. وفي السياق نفسه أظهرت دراسات (Goncharov and Hodgson, 2008a; Lin et al., 2007)، أن الدخل الشامل أقل ملاءمة من صافي الربح في توفير معلومات للمستثمرين. إلا أن النتائج الأكثر إثارة للاهتمام هي نتائج دراسة (Nasmosavi et al., 2015) التي توصلت إلى أنه بالرغم من أن معامل الانحدار للدخل الشامل ذو أثر أكبر في الأداء المستقبلي مقارنة بصافي الربح في بورصة طهران، إلا أن معامل الانحدار للدخل الشامل أقل أثراً في الأداء المستقبلي مقارنة بصافي الربح في بورصة كوالالمبور. فيما أظهرت نتائج دراسة (Ngmenipuo and Issah; 2015) عدم وجود فروق بين صافي الربح والدخل الشامل في قياس الأداء المالي للشركات.

وحول معرفة القيمة المضافة التي تساهم بها إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل، حاولت دراسة (Khan et al., 2014) معرفة القيمة المضافة التي تساهم بها إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل في تقييم الأداء المالي للشركات في نيوزيلندا، وأظهرت النتائج أن بنود الدخل الشامل الأخرى تقدم قيمة إضافية في تقييم الأداء المالي للشركات مقارنة بصافي الربح. كما توصلت إلى وجود ارتباط أقوى بين الدخل الشامل والعوائد السوقية مقارنة بين صافي الربح والعوائد السوقية. وفي السياق حاولت دراسة (Devalle, 2012) التحقق ما إذا كان صافي الربح أو الدخل الشامل هو الأكثر فائدة لفهم العلاقة بين بيانات السوق والبيانات المالية للشركات الأوروبية التي تنتمي إلى المؤشرات الرئيسية (CAC40, DAX30, IBEX35, FTSE100, S&MIB40). وحول تأثير الأزمة المالية في القيمة المضافة للبيانات المحاسبية، أظهرت النتائج أن الدخل الشامل يقدم معلومات إضافية أفضل من صافي الربح. كما أن الأزمة المالية لها تأثير إيجابي في القيمة المضافة. وساندهم في ذلك دراسة (Goncharov and Hodgson, 2008a) التي هدفت إلى بيان أثر عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في عملية اتخاذ القرار لمجموعة من الدول الأوربية. وأظهرت النتائج أن عرض بنود الدخل الشامل الأخرى توافر معلومات إضافية تتجاوز المعلومات التي يقدمها صافي الربح.

وعلى العكس من ذلك فقد أظهرت نتائج دراسة (Jaweher and Mounira, 2013) التي أجريت في 22 دولة في أوروبا وآسيا وأستراليا، لبيان القيمة الإضافية التي يقدمها الدخل الشامل كمقياس للأداء المالي لطائفة واسعة من المستخدمين. قدمت النتائج دليلاً على أن صافي الربح أفضل دائماً من الدخل الشامل كمقياس للتقييم. كما بينت النتائج أن صافي الربح يوفر المزيد من المعلومات مقارنة بالدخل الشامل في توقع

التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. إلا أن النتائج الأكثر إثارة للاهتمام هي نتائج دراسة (Mechelli and Cimini, 2014) التي توصلت إلى أنه بالرغم من أن بنود الدخل الشامل الأخرى تضيف المعلومات ذات العلاقة، إلا أن معامل الانحدار لبنود الدخل الشامل الأخرى أقل من صافي الربح.

ولبيان تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل، بحثت دراسة (Mechelli and Cimini, 2014) ببيان مدى ملائمة قيمة المعلومات التي يقدمها الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الأخرى لمجموعة من الدول الأوروبية، بعد الاعتماد الإلزامي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. أظهرت النتائج أن إلزام الشركات بعرض الدخل الشامل لم تنتج تغييراً كبيراً في القيمة الملائمة لكل من الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الأخرى. فيما قامت دراسة (Fiori et al., 2011) بإلقاء الضوء على ملائمة الدخل الشامل لمستخدمي التقارير المالية في أوروبا وذلك من خلال إجراء مقارنة قبل تطبيق معيار عرض القوائم المالية المعدل وبعد تطبيق معيار عرض القوائم المالية المعدل، وتوصلت النتائج إلى أن إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى لا تقدم بيانات أكثر ملائمة من صافي الربح.

### فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها ونماذج الدراسة، تم صياغة الفرضيات التي يمكن اختبارها للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وفيما يلي هذه الفرضيات:

#### الفرضية الأولى:

$H_0$ : يعتبر تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملائمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية.

$H_1$ : لا يعتبر تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملائمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية.

#### الفرضية الثانية:

$H_0$ : لا تسهم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية.

$H_1$ : تسهم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية.

#### الفرضية الثالثة:

$H_0$ : يختلف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل.

$H_1$ : لا يختلف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل.

### منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة في تحقيق أهدافها على عرض وتحليل أهم الدراسات التي تتعلق بموضوع الدراسة، من خلال عرض الخلفية النظرية لموضوع الدراسة وبيان أهمية عرض بنود الدخل الشامل الأخرى. بالإضافة إلى اختبار تأثير عرض بنود الدخل الشامل الأخرى على ملاءمة الربح المحاسبي في عملية اتخاذ القرار لمستخدمي التقارير المالية في الشركات الأردنية المساهمة العامة. أما طبيعة الدراسة فهي دراسة تطبيقية، حيث تم استخدام نماذج لدراسة سلوك عوائد الأسهم في الشركات الأردنية، وتقدير مدى قدرة معلومات الدخل الشامل على دراسة سلوك العوائد السوقية مقارنة بالقدرة التي ينتجها صافي الربح في دراسة سلوك العوائد السوقية.

### مجتمع الدراسة وعينتها :

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية، التي تقسم إلى ثلاثة قطاعات اقتصادية هي قطاع الخدمات والقطاع الصناعي والقطاع المالي. وقد تم الاعتماد على عينة تحتوي على المعلومات المالية للشركات بشكل سنوي خلال الفترة (2013-2004) في بورصة عمان للأوراق المالية، وذلك بعد استبعاد المشاهدة التي لم تتوافر فيها المعلومات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة، كما أن بعض الشركات قد تأسست بعد عام (2004) وهو العام الذي بدأ منه الدراسة. وتم اختيار فترة الدراسة استناداً إلى تاريخ اعتماد تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة (2004) الصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، ولقد تم الانتهاء من تجميع البيانات والبدء بعمليات التحليل في النصف الثاني من عام (2014)، وتم إتمام الدراسة بصورتها الحالية في عام (2015).

وبناءً على ما سبق فقد بلغ عدد المشاهدات المجمعة خلال فترة القياس والتي تنطبق عليها الشروط (1769) مشاهدة منها (413) خدمية، و(571) صناعية، و(785) مالية، من مجتمع الدراسة والبالغ (460) خدمية، و(605) صناعية، و(905) مالية. ويعرض الجدول (1) عينة الدراسة وعدد ونسبة المشاهدات المستبعدة. كذلك تم الاعتماد في قياس متغيرات الدراسة على المعلومات المالية التي تقدمها بورصة عمان للأوراق المالية والتي يتم حسابها بطريقة تتلاءم وخصوصية كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الثلاثة (تم استبعاد سنة (2004) من فترة القياس بسبب احتساب التغير من سنة لأخرى).

الجدول رقم (1): عينة الدراسة وعدد المشاهدات المستبعدة

عدد المشاهدات	المالية			الصناعية			الخدمية			السنة
	المشاهدات	المستبعدة	الدرجة	المشاهدات	المستبعدة	الدرجة	المشاهدات	المستبعدة	الدرجة	
150	63	6	69	57	6	63	30	9	39	2005
152	65	21	86	57	7	64	30	15	45	2006
167	69	30	99	60	5	65	38	10	48	2007
192	82	27	109	63	6	69	47	7	54	2008
206	92	21	113	63	6	69	51	4	55	2009
229	105	5	110	69	0	69	55	2	57	2010
226	103	6	109	69	1	70	54	0	54	2011
226	103	3	106	68	2	70	55	0	55	2012
221	103	1	104	65	1	66	53	0	53	2013
1769	785			571			413			عينة الدراسة

## توصيف نماذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام "مدخل البيانات المقطعية" (Panel data Approach) بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج هي: 1- أنموذج الانحدار المشترك (-2)، (Pooled Regression Model) (PRM) أنموذج الآثار الثابتة (-3)، (Fixed Effect Model) (FEM) أنموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model) (REM). ولتحديد أي من هذه النماذج ينبغي اختياره، واستخدامه في التحليل تم تطبيق ثلاث اختبارات: الأول- يسمى اختبار (Hausman)، ويستخدم من أجل الاختيار بين (FEM) و (REM)، ويظهر الجدول (2) أن القيمة المحسوبة المستخرجة من اختبار (Hausman) في النماذج (3<sub>a</sub>، 1<sub>a</sub>) أقل من مستوى الدلالة (5%) أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الآثار الثابتة (FEM). فيما ظهرت القيمة المحسوبة المستخرجة من اختبار (Hausman) في النماذج (4، 3<sub>b</sub>، 2، 1<sub>b</sub>) أكبر من مستوى الدلالة (5%) أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الآثار العشوائية (REM). الثاني- يسمى اختبار (F)، ويستخدم من أجل الاختيار بين (FEM) و (PRM). وطبقاً لاختبار (F)، يظهر الجدول (2) أن القيمة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة (5%) في النماذج (3<sub>a</sub>، 1<sub>a</sub>) أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الانحدار المشترك (PRM). الثالث- يسمى اختبار (Lagrange Multiplier)، ويستخدم من أجل الاختيار بين (REM) و (PRM). وطبقاً لاختبار (Lagrange Multiplier)، يظهر الجدول (2) أن القيمة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة (5%) في النماذج (4، 3<sub>b</sub>، 2، 1<sub>b</sub>) أي أن الترجيح كان لصالح أنموذج الانحدار المشترك (PRM). وعليه فإن أنموذج الانحدار المشترك (PRM) يعتبر أفضل النماذج المقدره كما هو موضح في الجدول (2). ومن ثم سوف يتم عرض نتائج هذا الأنموذج فقط.

الجدول رقم (2): اختبار (Hausman) واختبار (F) واختبار (Lagrange Multiplier)

النماذج	(Hausman)	(F)	Lagrange Multiplier
	Sig	Sig	Sig
(1 <sub>a</sub> )	.049	.732	
(1 <sub>b</sub> )	.276		.872
(2)	.189		.929
(3 <sub>a</sub> )	.043	.548	
(3 <sub>b</sub> )	.949		.974
(4)	.758		.986

- حيث: اختبار (F): للمفاضلة بين أنموذج الانحدار المشترك وأنموذج الآثار الثابتة، وتكون الفرضية العدمية كما يلي:  $H_0$ : أداء أنموذج الانحدار المشترك أكثر اتساقاً من أنموذج الآثار الثابتة.

- اختبار (Hausman): للمفاضلة بين أنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي:  $H_0$ : أداء أنموذج الآثار العشوائية أكثر اتساقاً من أنموذج الآثار الثابتة.

- اختبار (Lagrange Multiplier): للمفاضلة بين أنموذج الانحدار المشترك وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي:  $H_0$ : أداء أنموذج الانحدار المشترك أكثر اتساقاً من أنموذج الآثار العشوائية.

ولقد طورت العديد من الدراسات نموذج العوائد السوقية الشركات والذي يمثل أساساً إلى اختبار مدى ملاءمة بنود الدخل الشامل الأخرى في عملية اتخاذ القرار (Mechelli and Cimini, 2014; Devalle and Magarini, 2012; Fiori et al., 2011; Goncharov and Hodgson, 2008a; Biddle and Choi, 2006).

لاختبار الفرضية الأولى: ”يعتبر تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملاءمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية“، تم استخدام النموذجين الآتيين:

النموذج الأول: نموذج صافي الربح، ويهدف هذا النموذج إلى بيان تأثير صافي الربح في العوائد



السوقية لأسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية، ونستخدم نتائج هذا النموذج كأساس لاحتساب القيمة الإضافية التي تساهم بها بنود الدخل الشامل الأخرى في عملية اتخاذ القرار، بحيث ظهر نموذج الانحدار الخطي كالآتي:

$$(RET_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{N_{it}}{P_{it}} + \alpha_2 \frac{\Delta N_{it}}{P_{it}} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(1_a)$$

حيث أن:  $RET_{it}$ : العوائد السوقية للشركة (i) في السنة (t)، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال إضافة قيمة توزيعات الأرباح للسهم إلى سعر إغلاق السهم في نهاية الفترة (t) وطرح سعر إغلاق السهم في بداية الفترة (t).  $\Delta N_{it}$ : صافي الربح لشركة (i) في السنة (t)، وقد تم احتسابها من خلال قسمة الربح (خسارة) السنة على عدد الأسهم.  $P_{it-1}$ : سعر إغلاق السهم للشركة (i) في نهاية السنة (t-1).  $\Delta N_{it}$ : التغير في صافي الربح لشركة (i) في السنة (t)، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال طرح صافي الربح في بداية الفترة (t) من صافي الربح في نهاية الفترة (t).  $\varepsilon_{it}$ : خطأ نموذج المربعات الصغرى.  $\alpha$ : المعاملات التي سيتم تقديرها من خلال نموذج انحدار المربعات الصغرى.

النموذج الثاني: نموذج الدخل الشامل، ويبين هذا النموذج تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية لأسهم الشركات المساهمة العامة الأردنية، متضمناً صافي الربح إلى جانب بنود الدخل الشامل الأخرى، بحيث ظهر نموذج الانحدار الخطي كالآتي:

$$(RET_{it} = \beta_0 + \beta_1 \frac{C_{it}}{P_{it}} + \beta_2 \frac{\Delta C_{it}}{P_{it}} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(1_b)$$

حيث أن:  $C_{it}$ : الدخل الشامل لشركة (i) في السنة (t)، وقد تم احتسابها من خلال قسمة الدخل الشامل على عدد الأسهم.  $\Delta C_{it}$ : التغير في الدخل الشامل لشركة (i) في السنة (t)، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال طرح الدخل الشامل في بداية الفترة (t) من الدخل الشامل في نهاية الفترة (t).  $\beta$ : المعاملات التي سيتم تقديرها من خلال نموذج انحدار المربعات الصغرى.

لاختبار الفرضية الثانية: ”تساهم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية“، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي الآتي:

$$(RET_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 \frac{N_{it}}{P_{it}} + \gamma_2 \frac{\Delta N_{it}}{P_{it}} + \gamma_3 \frac{OCI_{it}}{P_{it}} + \gamma_4 \frac{\Delta OCI_{it}}{P_{it}} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن:  $OCI_{it}$ : بنود الدخل الشامل الأخرى لشركة (i) في السنة (t)، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال إضافة قيمة توزيعات الأرباح للسهم إلى التغير في حقوق المساهمين وطرح كل من صافي الربح والتغير في حقوق الملكية من العمليات والأحداث الناتجة عن العمليات مع الملاك بصفته مالكيين.  $\Delta OCI_{it}$ : التغير في بنود الدخل الشامل الأخرى لشركة (i) في السنة (t)، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال طرح بنود الدخل الشامل الأخرى في بداية الفترة (t) من بنود الدخل الشامل الأخرى في نهاية الفترة (t).  $\gamma$ : المعاملات التي سيتم تقديرها من خلال نموذج انحدار المربعات الصغرى.

لاختبار الفرضية الثالثة: ”يختلف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل“، تم تقسيم نموذج (1<sub>b</sub>) إلى نموذجين كالآتي:

**النموذج الأولي:** نموذج الدخل الشامل للفترة (2005-2008)، ويبين هذا النموذج تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية باستخدام بيانات الفترة (2005-2008) قبل إلزام مجلس معايير المحاسبة للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل، بحيث ظهر نموذج الانحدار الخطي كالآتي:

$$(RET_{it} = \Phi_0 + \Phi_1 \frac{C_{it}}{P_{it}} + \Phi_2 \frac{\Delta C_{it}}{P_{it}} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3_a)$$

حيث أن: (Φ): المعاملات التي سيتم تقديرها من خلال نموذج انحدار المربعات الصغرى.

**النموذج الثاني:** نموذج الدخل الشامل للفترة (2009-2013)، ويبين هذا النموذج تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية باستخدام بيانات الفترة (2009-2013) بعد إلزام مجلس معايير المحاسبة للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل، بحيث ظهر نموذج الانحدار الخطي كالآتي:

$$(RET_{it} = \emptyset_0 + \emptyset_1 \frac{C_{it}}{P_{it}} + \emptyset_2 \frac{\Delta C_{it}}{P_{it}} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3_b)$$

حيث أن: (∅): المعاملات التي سيتم تقديرها من خلال نموذج انحدار المربعات الصغرى.

لتقييم فرضيات الدراسة تم الاستناد إلى:

- **القوة التفسيرية للنموذج (R<sup>2</sup>):** يتم المقارنة بين القوة التفسيرية (R<sup>2</sup>) المستخرجة من نتائج التقدير في النموذجين (1<sub>a</sub>، 1<sub>b</sub>) حيث تكون القوة التفسيرية لصافي الربح أعلى من الدخل الشامل إذا كانت (R<sup>2</sup>) في النموذج (1<sub>a</sub>) أعلى من النموذج (1<sub>b</sub>)، وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسات (Mechelli and Cimini, 2014; Devalle, 2012; Devalle and Magarini, 2012).

- **معاملات الانحدار (α، β):** يستخدم معامل الانحدار المستخرج من نتائج التقدير في النموذجين (1<sub>a</sub>، 1<sub>b</sub>) للمقارنة بين النموذجين. حيث يتم المفاضلة بين (α<sub>1</sub>) في النموذج (1<sub>a</sub>) و (β<sub>1</sub>) في النموذج (1<sub>b</sub>) فإذا كانت (α<sub>1</sub>) أكبر من (β<sub>1</sub>) فإن صافي الربح أكثر ملاءمة لتفسير العوائد السوقية للشركات. كما يستخدم معامل الانحدار للمقارنة بين (α<sub>1</sub>) في النموذج (1<sub>a</sub>) والذي يمثل النموذج (2) بعد إدخال متغيرات صافي الربح فقط وبين (γ<sub>3</sub>) في النموذج (2) بعد إدخال متغيرات بنود الدخل الشامل الأخرى، فإذا كانت (γ<sub>3</sub>) أكبر من (α<sub>1</sub>) فإن بنود الدخل الشامل الأخرى يضيف معلومات إضافية إلى ما يقدمه صافي الربح في التأثير في العوائد السوقية (Mechelli and Cimini, 2014; Goncharov and Hodgson, 2008a; Hodgson, 2008b).

- **اختبار (Vuong):** يستخدم اختبار (Vuong) للتحقق ما إذا كانت الفروق بين النموذجين (1<sub>a</sub>، 1<sub>b</sub>) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05)، فإذا أظهرت النتائج أن (t) المحسوبة (Vuong Ratio) إيجابية وكبيره فإن هذا يدل أن تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية للشركات أكثر ملاءمة من تأثير

صافي الربح في العوائد السوقية للشركات. كما يستخدم للتحقق ما إذا كانت الفروق بين النموذج (1<sub>a</sub>) والذي يمثل النموذج (2) بعد إدخال متغيرات صافي الربح فقط وبين النموذج (2) بعد إدخال متغيرات بنود الدخل الشامل الأخرى، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05)، فإذا أظهرت النتائج أن (t) المحسوبة (Vuong Ratio) إيجابية وكبيرة فإن هذا يدل أن بنود الدخل الشامل الأخرى يضيف معلومات إضافية على ما يقدمه صافي الربح في التأثير في العوائد السوقية، وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسات (Khan et al., 2014; Kabir and Laswad, 2011; Saeedi, 2008).

- اختبار (F) المتدرج (incremental F-test): لتقييم أهمية القيمة الإضافية لبنود الدخل الشامل الأخرى يتم التحقق من الزيادة في القوة التفسيرية (R<sup>2</sup>) المستخرجة من نتائج التقدير في النموذج (2) وذلك من خلال إدخال متغيرات صافي الربح في الخطوة الأولى ثم يتم إدخال متغيرات بنود الدخل الشامل الأخرى في الخطوة الثانية، فإذا كانت (ΔR<sup>2</sup>) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05)، فإن بنود الدخل الشامل الأخرى تضيف معلومات إضافية إلى ما يقدمه صافي الربح في التأثير في العوائد السوقية. وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسات (Devalle, 2012; Devalle and Magarini, 2012).

- اختبار (Chow): حيث يتم اختبار ما إذا كان يختلف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل من خلال المقارنة بين نموذج (3<sub>a</sub>) للفترة (2005-2008) وبين نموذج (3<sub>b</sub>) للفترة (2009-2013)، فإذا كانت (f) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية هذا يعني أن هناك اختلاف بين الفترة (2005-2008) والفترة (2009-2013)، أي أن هنالك تغيراً هيكلياً (اختلافاً) لتأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل، مما يدل على أن النموذج غير مستقر (اختلاف) في جملة بين الفترتين، وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسات (Devalle, 2012; Devalle and Magarini, 2012).

- استخدام المتغير الوهمي (Dummy Variables): يتم استخدام المتغير الوهمي لبيان ما إذا كان اختلاف بين تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل، حيث يأخذ المتغير الوهمي قيمة (1) خلال الفترة (2005-2008)، و(0) خلال الفترة (2009-2013) وفق نموذج الانحدار الخطي الآتي:

$$(RET_{it} = \theta_0 + \theta_1 \frac{C_{it}}{P_{it}} + \theta_2 \frac{\Delta C_{it}}{P_{it}} + \theta_3 D_{it} + \theta_4 D_{it} * \frac{C_{it}}{P_{it}} + \theta_5 D_{it} * \frac{\Delta C_{it}}{P_{it}} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن: D<sub>it</sub>: المتغير الوهمي.

فإذا أظهرت النتائج أن معاملات المتغير الوهمي المستخدم لبيان الاختلاف عند مستوى دلالة (0.05) (P ≤)، فهذا يدل على أن هنالك اختلافاً في النموذج (1<sub>b</sub>) خلال فترة القياس (2005-2013)، وهذا الأسلوب تم استخدامه في دراسات سابقة منها دراسة (البسام، 2005).

## التحليل الإحصائي

قبل البدء باختبار الفرضيات تم التحقق من الشروط التالية الواجب توافرها لمدي ملاءمة بيانات الدراسة لنماذج الانحدار الخطي بعد معالجة البيانات المدروسة بالطرق الإحصائية المعروفة على النحو الآتي:

1 - تم استخدام اختبار (Durbin-Watson) لبيان الارتباط الذاتي. حيث يُظهر الجدول (3) أن قيمة (DW) لبعض النماذج لا تقع ضمن مدى (d-Statistic) وهي أكبر من (dL) وأقل من (2) مما يعني وجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات، وللتغلب على تلك المشكلة تم أخذ (log) عند اختبار نماذج الدراسة (حمدان، 2012).

2 - تم استخدام اختبارين (Kolmogorov-Smirnov) (زلوم والشعار، 2015)، لبيان مدى اتباع البيانات المتعلقة بالقرار الاستثماري لإلى توزيع الطبيعي. ويظهر الجدول (3) أن القيمة المحسوبة للبيانات الخاصة بالقرار الاستثماري لإلى توزيع الطبيعي أكبر من مستوى الدلالة (5%) وبالتالي فإنّ البيانات الخاصة بالقرار الاستثماري لإلى توزيع الطبيعي تتبع إلى توزيع الطبيعي.

3 - تم استخدام اختبار (Goldfield- Quandt) لبيان تجانس البيانات في نموذج الانحدار. إذ يُظهر الجدول (3) أن قيم (λ) الخاصة بدراسة فرضيات الدراسة أكبر من قيمة (F) الجدولية التي تساوي (1.00) مما يعني وجود تجانس في البيانات (أمين، 2008، ص 165).

4 - تم استخدام معامل تضخم التباين (VIF) لبيان عدم وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة. تُظهر الجداول (6، 7، 8) أن قيمة معامل تضخم التباين أكبر من (10) وبالتالي فإنه لا يوجد الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة (Mechelli and Cimini, 2014).

الجدول رقم (3): الشروط الواجب توافرها في تقدير معالم الانحدار الخطي

إلى توزيع الطبيعي للمتغيرات التابعة		المتغيرات التابعة	
Kolmogorov-Smirnov		العوائد السوقية	
0.185		الفرضيات	
الارتباط الذاتي للبيانات	تجانس البيانات	النموذج	
Durbin-Watson	Goldfield-Quandt		
1.582	$\lambda=0.847$	(1 <sub>أ</sub> )	يعتبر تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملاءمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية
1.621	$\lambda=0.923$	(1 <sub>ب</sub> )	
1.601	$\lambda=0.908$	(3)	تساهم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية
1.762	$\lambda=0.735$	(5 <sub>أ</sub> )	يختلف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات
1.705	$\lambda=0.843$	(5 <sub>ب</sub> )	بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل
1.920	$\lambda=0.984$	(7)	

### الخصائص الإحصائية لعينة الدراسة

يعرض الجدول (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويلاحظ من الجدول (4) مقاييس متغير العوائد السوقية، وصافي الربح، وبنود الدخل الشامل الأخرى، والدخل الشامل. ويظهر الجدول أنّ متوسطات جميع المتغيرات للفترة (2005-2008) قبل الالتزام بالتعديلات أكبر من متوسطات الفترة (2009-2013) بعد الالتزام بالتعديلات، حيث أنّ متوسط متغير العوائد السوقية انخفض من (0.039) قبل الالتزام بالتعديلات إلى (0.02) بعد الالتزام بالتعديلات مما يعزز من تحفظ المستثمرين في سوق المال حول إمكانية زيادة ربحية الشركة مستقبلاً. أما متوسطات متغيرات صافي الربح، وبنود الدخل الشامل الأخرى، والدخل الشامل فقد بلغت قبل الالتزام بالتعديلات (0.0553، 0.02، 0.0753) على التوالي فيما انخفض بعد الالتزام بالتعديلات إلى (-0.0215، -0.01، -0.0315) مما يدل على أنّ هنالك نسبة عالية من الشركات الأردنية ضمن عينة الدراسة بعد الالتزام بالتعديلات تحقق خسائر ويعود ذلك للعديد من الأسباب منها ما يتعلق بالأزمة المالية العالمية والربيع العربي وما صاحبه من ركود اقتصادي واضطراب أمّني لدى العديد من دول الجوار.

الجدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الفترة	المتغيرات	العوائد السوقية	صافي الربح	بنود الدخل الشامل الأخرى	الدخل الشامل
قبل الالتزام بالتعديلات	المتوسط	0.039	0.0553	0.0200	0.0753
	الانحراف المعياري	0.2210	0.1723	0.1149	0.2279
	أقل قيمة	-0.8273	-1.3049	-0.489	-1.3049
	أكبر قيمة	2.3962	2.0637	1.1839	2.1569
	عدد المشاهدات	661	661	661	661
بعد الالتزام بالتعديلات	المتوسط	0.0200	-0.0215	-0.0100	-0.0315
	الانحراف المعياري	0.3503	0.2919	0.1182	0.3140
	أقل قيمة	-1.125	-1.525	-2.8623	-2.8623
	أكبر قيمة	7.7703	7.7162	0.5244	7.7162
	عدد المشاهدات	1108	1108	1108	1108
الفترةين معاً	المتوسط	0.0271	0.0072	0.0012	0.0084
	الانحراف المعياري	0.3085	0.2566	0.1178	0.2895
	أقل قيمة	-1.1250	-1.5250	-2.8623	-2.8623
	أكبر قيمة	7.7703	7.7162	1.1839	7.7162
	عدد المشاهدات	1769	1769	1769	1769

## النتائج ومناقشتها

## اختبار فرضيات الدراسة

## الفرضية الأولى:

$H_0$ : يعتبر تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملاءمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية قاعدة القرار: يتم المفاضلة ما بين النماذج المتعلقة بأثر الأرباح المحاسبية على العوائد السوقية بناءً على معامل انحدار الأرباح (b) والقوة التفسيرية ( $R^2$ ) للنموذج، بالإضافة إلى اختبار (Vuong). فكلما كان معامل انحدار الأرباح والقوة التفسيرية أعلى وذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ ) كان المتغير المستخدم في النموذج أكثر ملاءمة في تفسير العوائد السوقية وكلما كانت درجة قياس ذلك المتغير أكثر دقة. وإذا ما كانت (t) المحسوبة (Vuong Ratio) إيجابية وكبيره فإن هذا يدل أن الدخل الشامل يلائم العوائد السوقية بدرجة أفضل من صافي الربح.

وباستعراض نتائج النموذجين ( $1_a$ ،  $1_b$ ) في الجدول (5) يتبين أن معامل انحدار صافي الربح ومعامل انحدار الدخل الشامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ )، وبمقارنة نتائج معامل انحدار صافي الربح مع معامل انحدار الدخل الشامل نجد أن معامل انحدار صافي الربح (0.539) أعلى من ذلك للدخل الشامل (0.457). وبلغت القوة التفسيرية للنموذج ( $R^2$ ) باستخدام نموذج صافي الربح (0.548)، بينما بلغت عند استخدام نموذج الدخل الشامل (0.434). كما أكد اختبار (Vuong) أن قيمة (t) المحسوبة (-0.11214557) سلبية وليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ ). مما يعني قبول الفرضية العدمية، أي أن تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملاءمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية.

## الجدول رقم (5): نتائج اختبار الفرضية الأولى

النموذج	مجموع مربعات البواقي	الخطأ المعياري المقدر	$R^2$		
(1 <sub>a</sub> )	76.06353	0.20754	0.548		
(1 <sub>b</sub> )	95.18859	0.23217	0.434		
قيمة (Vuong Ratio): -0.11214557					
المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة (B)	قيمة (t)	Sig	VIF
الثابت	$\alpha_0$	0.017	3.363	0.001	
الثابت	$\beta_0$	0.018	3.166	0.002	
صافي الربح	$\alpha_1$	0.539	19.456	<.001	2.071
الدخل الشامل	$\beta_1$	0.457	16.954	.001	1.998
التغير في صافي الربح	$\alpha_2$	0.398	15.168	.001	2.071
التغير في الدخل الشامل	$\beta_2$	0.278	11.136	.001	1.998

### الفرضية الثانية:

$H_0$ : لا تساهم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية.

قاعدة القرار: للحكم على ما إذا كانت بنود الدخل الشامل الأخرى تضيف معلومات إضافية على ما يقدمه صافي الربح، سيتم مقارنة معامل انحدار صافي الربح؛ مع معامل انحدار الدخل الشامل الأخرى، في النموذج (2) عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ ). كذلك سنتناول اختبار التغير بالقوة التفسيرية ( $R^2$ ) من خلال اختبار (F) المتدرج، بالإضافة إلى اختبار (Vuong). فإذا كان معامل الانحدار لبنود الدخل الشامل الأخرى أعلى من صافي الربح وكانت قيمة (F) المتدرجة المحسوبة للتغير بالقوة التفسيرية ( $R^2$ ) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ ) فإن إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى في النموذج (2) أكثر ملاءمة في تفسير العوائد السوقية. كما أن اختبار (Vuong) يبين إذا ما كانت (t) المحسوبة (Vuong Ratio) إيجابية وكبيرة هذا يدل أن النموذج (2) بعد إدخال متغير (بنود الدخل الشامل الأخرى) يضيف معلومات إضافية عما يقدمه النموذج (2) قبل إدخال متغير بنود الدخل الشامل الأخرى.

يشير الجدول (6) نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي تسعى إلى اختبار مدى التحسن في ملاءمة العوائد السوقية عندما يتم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى نموذج أثر صافي الربح في العوائد السوقية. وباستعراض نتائج الدراسة الحالية والظاهرة في الجدول (6) يتبين أن معامل انحدار صافي الربح قد بلغ (0.541) وكانت قيمة (t-test) تبلغ (19.454)؛ وهذه دالة إحصائية لأن ( $P \leq 0.05$ ). بالمقابل فإن معامل الانحدار لبنود الدخل الشامل الأخرى قد بلغ (-0.052) وكانت قيمة (t-test) سالبة وتبلغ (-0.886)؛ وهذه ليست دالة إحصائية لأن ( $P > 0.05$ ). فيما أظهر الجدول (6) أن القوة التفسيرية ( $R^2$ ) للنموذج (2) قبل إدخال متغير بنود الدخل الشامل الأخرى بلغت (0.548). بالمقارنة مع قوة تفسيرية ( $R^2$ ) تبلغ (0.548) بعد إدخال متغير بنود الدخل الشامل الأخرى بمقدار تغير ( $\Delta R^2$ ) يبلغ (<0.001) كما تُشير النتائج إلى أن قيمة ( $\Delta F$ ) تبلغ (0.772)؛ وهذه ليست دالة إحصائية لأن ( $P > 0.05$ ). كما أكد اختبار (Vuong) أن قيمة (t) المحسوبة (-0.00013068) سلبية وليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $P \leq 0.05$ ). مما يعني قبول الفرضية العدمية، أي أنها لا تساهم إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى صافي الربح ضمن قائمة الدخل قيمة مضافة في التأثير في العوائد السوقية.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

قيمة (t) (Vuong Ratio): -0.00013068								
الخطوة الثانية				الخطوة الأولى				
75.99705				76.06353				مجموع مربعات البواقي
0.20756				0.20754				الخطأ المعياري المقدر
VIF	(sig)	قيمة (t)	قيمة (B)	VIF	(sig)	قيمة (t)	قيمة (B)	المتغيرات
	0.001	3.374	0.017		0.001	3.363	0.017	الثابت
2.089	<0.001	19.454	0.541	2.071	<0.001	19.456	0.539	صافي الربح
2.078	<0.001	15.104	0.397	2.071	<0.001	15.168	0.398	التغير في صافي الربح
1.967	0.376	-0.886	-0.052					بنود الدخل الشامل
1.957	0.998	-0.003	<0.001					التغير في بنود الدخل الشامل الأخرى
0.548				0.548				قيمة $R^2$
<0.001				0.548				قيمة $\Delta R^2$
0.772				1069.828				قيمة $\Delta F$
0.462				<0.001				(Sig( $\Delta F$

## الفرضية الثالثة:

$H_0$ : لا يختلف تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل.

قاعدة القرار: يتم استخدام اختبار (Chow) إلى اختبار ما إذا كان هناك فروق (انحراف) لنموذج ( $1_p$ ) بين قبل وبين بعد إلزام معيار (1) المعدل الشركات بعرض الدخل الشامل، فإذا كانت (f) المحسوبة (Chow Ratio) أكبر من (F) الجدولية يقبل الفرض بأن الانحدارين غير متماثلين. بالإضافة إلى ذلك سيتم اختبار ما إذا كان هناك فروق بين مقطع نموذج ( $1_p$ ) قبل إلزام معيار (1) المعدل الشركات بعرض الدخل الشامل وبين مقطع نموذج ( $1_p$ ) بعد إلزام معيار (1) المعدل الشركات بعرض الدخل الشامل، وذلك باستخدام متغير وهمي (Dummy Variable). كما أنه يتم التحقق أن معامل المتغير الوهمي (D) المستخدم لقياس التغير في المقطع ذو دلالة إحصائية مرتفعة عند مستوى دلالة (0.05)، فإن ذلك يدل على أن هناك فروقاً بين المقطعين.

وباستعراض نتائج اختبار الفرضية الثالثة والتي تسعى إلى اختبار ما إذا كان هناك فروق (انحراف)



نموذج (1<sub>b</sub>) بين قبل وبين بعد إلزام معيار (1) المعدل الشركات بعرض الدخل الشامل يتبين في الجدول (7) أن (f) المحسوبة (21.547) (Chow Ratio) أكبر من (F) الجدولية ويعني ذلك أن هنالك فروق بين الفترتين، أي إن هناك تغيراً هيكلياً في سلوك النموذج خلال فترة الدراسة. كما تشير نتائج الجدول (8) إلى أن معامل المتغير الوهمي (0.028)، المستخدم لقياس التغير في المقطع، وكانت قيمة (t-test) تبلغ (2.349)؛ وهذه دالة إحصائية لأن (P ≤ 0.05)، مما يدل على أن هناك فروق في المقطع. مما يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة أي أنه هناك اختلافاً لتأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار فرضية: لا يوجد اختلاف في نموذج الدخل الشامل بين الفترتين باستخدام اختبار (Chow)

النموذج		(3 <sub>ب</sub> )	(3 <sub>ا</sub> )					
عدد المشاهدات		1108	661					
مجموع مربعات البواقي		68.70051	23.12138					
<b>قيمة (F)(Chow Ratio): 21.547</b>								
المتغيرات	قيمة (B)	قيمة (t)	(sig)	VIF	قيمة (B)	قيمة (t)	(sig)	VIF
الثابت	0.002	0.258	<0.001	0.796	0.030	3.874	<0.001	0.030
الدخل الشامل	0.467	10.762	<0.001	1.837	0.463	13.318	<0.001	1.837
التغير في الدخل الشامل	0.059	1.565	<0.001	1.837	0.353	10.945	<0.001	1.837

الجدول رقم (8): نتائج اختبار فرضية: لا يوجد اختلاف في نموذج الدخل الشامل بين الفترتين باستخدام المتغير الوهمي

المتغيرات	قيمة (B)	قيمة (t)	(sig)	VIF
الثابت	0.002	0.212	0.832	
الدخل الشامل	0.467	8.840	<0.001	7.939
التغير في الدخل الشامل	0.059	1.285	0.199	6.945
متغير وهمي	0.028	2.349	0.019	1.095
متغير وهمي × الدخل الشامل	-0.004	-0.066	0.947	8.001
متغير وهمي × التغير في الدخل الشامل	0.294	5.400	<0.001	7.229
عدد المشاهدات	1769			

### الاستنتاجات والتوصيات

أشارت نتائج الدراسة إلى أن تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية أقل ملاءمة من تأثير صافي الربح في العوائد السوقية. نخلص مما سبق إلى أن هناك أثر قوي ما بين صافي الربح وعوائد أسهم الشركات الأردنية، وإلى أن استخدام الدخل الشامل كممثل للدخل في دراسة علاقة العوائد بالأرباح يؤدي إلى تخفيض تقدير أهمية الأرباح في تفسير العوائد. كذلك نستنتج من هذه النتيجة أن المتعاملين مع السوق المالية في الأردن يقيمون بنود الدخل الشامل على أنها أرباح تتضمن بنوداً مؤقتة أو عابرة؛ مما يضعف قدرتهم على التقييم وهذا يجعل تقدير استمرارية الدخل أكثر صعوبة، وكذلك تعتبر بنود الدخل الشامل الأخرى عرضة لوجود خطأ في القياس أكبر من بنود صافي الربح، ونتيجة لذلك فإن النتيجة النهائية التي تظهرها قائمة الدخل الشامل لا تمثل التعبير الصادق عن مجموع التغيرات الاقتصادية الحادثة في الشركة، ويستشف ذلك من أن أثر متغير الدخل الشامل في عوائد الأسهم أكبر من متغير صافي الربح في عوائد الأسهم، وهذا ما أثبتته هذه الدراسة. وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع تلك التي توصل إليها نتائج دراسات كل من (Martins and Monte, 2015; Mechelli and Cimini, 2014; Jaweher and Mounira, 2013; Tsuji, 2013; Lin et al., 2007) نجد أنها متطابقة مع ما توصلت إليه هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن أثر عرض بنود الدخل الشامل الأخرى في العائد السوقي لا يضيف معلومات إضافية إلى ما يقدمه صافي الربح. هذه النتائج مثيرة للاهتمام بشكل خاص لأنها تبرز مخالفتها للرأي القائل إن بنود الدخل الشامل الأخرى توافر معلومات إضافية حول الأحداث الاقتصادية التي تؤثر في قيمة الشركة والتي لم يتم الكشف عنها في صافي الربح. كذلك نستنتج من هذه النتيجة أن المتعاملين مع السوق المالية في الأردن يقيمون النتائج المالية للأنشطة التشغيلية باعتبارها الأساس المناسب لإمكانية التنبؤ بالكثير من المؤشرات الهامة للشركة مثل قيمة الشركة، وعلى العكس من ذلك فإن نتائج الأنشطة غير التشغيلية مثل مكاسب وخسائر إعادة التقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع تعتبر أقل ملاءمة. كما لا تعتبر بشكل واضح ذات علاقة مباشرة للتنبؤ بالأداء المالي مستقبلاً. بالإضافة إلى أن طبيعة هذه البنود تقع خارج نطاق تحكم الإدارة، وبالتالي نادراً ما تتضمنها عملية تقييم كفاءة إدارة وفعاليتها. وبمقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات (Mechelli and Cimini, 2014; Szychta and Rosa, 2012; Fiori et al., 2011) نجد بوضوح أن نتائج هذه الدراسة متسقة مع ما جاء في دراستهم.

وأخيراً بينت الدراسة أن هناك اختلافاً لتأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية قبل وبعد إلزام مجلس معايير المحاسبة الدولية الشركات بعرض بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل. وهذه لا ينقص من تحليلنا حيث أن هذا الاختلاف قد يكون حدث لأسباب أخرى غير تطبيق المعيار الدولي (1) المعدل، حيث شهدت الفترة التي تم فيها إلزام الشركات بعرض الدخل الشامل أزمات مالية وسياسية وما صاحبة من ركود اقتصادي واضطراب وأمني لدى العديد من دول الجوار. وهذه الأدلة تتفق جزئياً مع تيار من الدراسات التي تناول أهمية قيمة الأرباح المحاسبية في سياق الأزمات (Fiori et al., 2011).

## التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- ضرورة رفع الوعي وتشجيع المعرفة بالدخل الشامل من خلال تحسين الفهم إلى المعايير المحاسبية، وبالتالي، زيادة التجانس بين الشركات.
- العمل على توفير مزيد من الإيضاحات حول أهمية المعلومات الموجودة في الدخل الشامل الأخرى، باعتبار أن الهدف الأول من بنود الدخل الشامل هو إعطاء مزيد من المعلومات حول هذه التغيرات بين الدخل المحاسبي والدخل الحقيقي.
- أن المعيار المحاسبي المعدل قد يكون ذا فائدة محدودة للمستثمرين إذا لم يتم توضيح منافع الدخل الشامل بالشكل المناسب، وذلك من خلال عقد دورات تدريب لمستخدمي التقارير المالية وليس فقط في مجرد إصدار معايير المحاسبة.
- إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على مستوى القطاعات (خدمية، صناعية، مالية) بشكل منفصل، إذ أن اختلاف القطاعات قد يظهر نتائج مختلفة.
- إجراء دراسات حول مدى ملائمة تأثير الدخل الشامل في العوائد السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية مقارنة بتأثير صافي الربح في العوائد السوقية على الدول المحيطة بالأردن من أجل إجراء المقارنات بين نتائج هذه الدراسات وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف في هذا المجال.

## المراجع

### المراجع العربية:

أحمد، سامح، 2012، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على إلى توزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4، ص ص 736 - 761.

أمين، أسامة، 2008، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، دار الانجلو المصرية، القاهرة.

البسام، خالد، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية-دراسة قياسية للفترة (1970 - 2002)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 1، ص ص 3 - 37.

حمدان، علام، 2012، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية إلى الدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 1، ص ص 301-265.

زلوم، نضال والشعار، اسحق، 2015، أثر توزيعات الأرباح على القرار الاستثماري في ضوء جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، ص ص 33 - 50.

الشعار، اسحق وزلوم، نضال وخطاب، شادي، 2015، دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، ص ص 685 - 703.

عصيمي، أحمد، 2012، أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملاءمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية، المجلة العلمية "التجارة والتمويل"، العدد 2، ص ص 217 - 260.

قايد، متولى، 2008، مفهوم الدخل الشامل والتقارير عن الأداء المالي للشركات: الواقع والاتجاهات واحتمالات التطوير على ضوء مجهودات المجلس الدولي إلى المعايير المحاسبية، مجلة أفاق جديدة، العدد 43، ص ص 33 - 64.

Abdul Rahman, A., and Hamdan, M., 2012. Reporting Comprehensive Income: Evidence from Malaysian ACE Market Companies. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2171632>.

Barth, M., Landsman, W., Young, D., and Zhuang, Z., 2014. Relevance of Differences between Net Income based on IFRS and Domestic Standards for European Firms. *Journal of Business Finance and Accounting*. 41(3-4): 297-327.

Biddle, G and Choi, J., 2006. Is Comprehensive Income Useful?. *Journal of Contemporary*

- Accounting and Economics, 2(1): 1-32.
- Chambers, D., Linsmeier, T., Shakespeare, C., Sougiannis T., 2007. An evaluation of SFAS No. 130 comprehensive income disclosures. *Review of Accounting Studies*. 12(4): 557-593.
- Deol, H., 2013. Analysts' Earnings Forecasts And Other Comprehensive Income. Working Paper. Presented at Administrative Sciences Association of Canada Conference. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2285210>.
- Deol, H., and Nazari, J., 2013. The Decision Usefulness of Comprehensive Income Reporting: Evidence from Canada. Working Paper: CAAA Annual Conference. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2198742>.
- Detzen, D., 2016. From compromise to concept? – a review of 'other comprehensive income'. *Accounting and Business Research*. Available at: <http://dx.doi.org/10.1080/0014788.2015.1135783>.
- Devalle, A., 2012. Value relevance of accounting data and financial crisis in Europe: an empirical analysis. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*. 2(2): 201-2016.
- Devalle, A., and Magarini, R., 2012. Assessing the value relevance of total comprehensive income under IFRS: an empirical evidence from European stock exchanges. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*. 8(1): 43–68.
- Du, N., Stevens, K., and McEnroe, J., 2015. The effects of comprehensive income on Investors' judgment. *Accounting Research Journal*. 28, 3: 284 – 299.
- Ferraro, O., and Veltri, S., 2012. A Critical Analysis of the Empirical Researches on Comprehensive Income Value Relevance. *European Journal of Scientific Research*. 76(4): 587-594.
- Fiori, G., Tiscini, R., Barrios, J., and Fasan, M., 2011. Other Comprehensive Income and its Determinants In Continental Europe. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1987820>.
- Frendzel, M., and Szychta, A., 2013. Comprehensive Income Reporting: Empirical Evidence from the Warsaw Stock Exchange. *Social Sciences*, 82(4): 7-16.
- Gazzola, P., and Amelio, S., 2014a. Is total comprehensive income or net income better for the evaluation of companies' financial performance?. *Ekonomická revue – Central*

- European Review of Economic Issues, 17: 39-51.
- Gazzola, P., and Amelio, S., 2014b. Roe in Turbulent Time. *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*. 62(2): 347-353.
- Goncharov, I., Hodgson, A., 2008a. Comprehensive Income In Europe: Valuation, Prediction And Conservative Issues. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*. 1(10): 1-33.
- Goncharov, I., Hodgson, A., 2008b. The Comprehensive Income Issue in Europe. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1313134>.
- Jaweher, B., and Mounira, M., 2013. Quality of Net Income vs. Total Comprehensive Income in the Context of IAS/IFRS Regulation. *International Journal of Finance & Accounting Studies*. 1(2): 17-34.
- Kabir, M., and Laswad, F., 2011. Properties of net income and total comprehensive income: New Zealand evidence. *Accounting Research Journal*. 24(3): 268-289.
- Kanagaretnam, K., Mathieu, R., and Shehata, M., 2009. Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada. *Journal of Accounting and Public Policy*, 28: 349-365.
- Khan, S., Bradbury, M., and Courtenay, S., 2014. Value Relevance of Comprehensive Income. Working Paper. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2375508>.
- Lin, S., Ramond, O., and Casta J. 2007. Value Relevance of Comprehensive Income and Its Components: Evidence from Major European Capital Markets. Working Paper. American Accounting Association (AAA), International Accounting Section (IAS), 2-3 February.
- Manea, D., 2013. Analyzing the Relationship Between Financial Reporting and Cost of Equity for Romanian Companies Listed on the Bucharest Stock Exchange. *Audit Financier*. 10: 39-45.
- Martins, V., and Monte, P., 2015. Relationship Between Comprehensive Income and Operational/economic Performance of Brazilian Public Firms. *Revista Evidenciação Contábil & Finanças*. 3, 3: 19-34.
- Mechelli, A., and Cimini, R., 2014. Is Comprehensive Income Value Relevant and Does Location Matter? A European Study. *Accounting in Europe*. 11(1): 59-87.
- Naslmosavi, S., Mehri, M., Ebrahimpour, H., and ShahiAzar, M., 2015. The Effect of Comprehensive Income and Net Income on Firm Performance: Tehran and KualaLumpur Stock Exchanges. *American Journal of Economics, Finance and*

- Management. 1, 3: 200-206.
- Ngmenipuo, I., and Issah, O., 2015. The Impact of Comprehensive Income Reporting on Financial Performance of Ghanaian Firms with Public Accountability. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, United Kingdom. 3, 3: 1-12.
- Orbán Ms, I., and Dékán, T., 2014. Role and Significance of Statement of Other Comprehensive Income- in Respect of Reporting companies' performance. *Economic Science Series*, 23, 1: 649-656.
- Saeedi, A., 2008. Examining the Superiority of Comprehensive Income to Net Income as a Measure of Firm Performance. *European Journal of Scientific Research*. 19, 3: 469-481.
- Salteh, H., and Valipour, H., 2012."Investigating the Relationship between Earnings Management and Weighted Average Cost of Capital (WACC), *Business and Management Review*, 1, 12: 28 – 38.
- Szychta, A., and Rosa, D., 2012. Comprehensive income presentation under IAS1: the reporting practices of the largest companies listed on the Warsaw Stock Exchange. *Theoretical Journal of Accounting*, 68: 121-145.
- Tsuji, C., 2013. Comprehensive Income and Stock Return: Evidence from the Tokyo Stock Exchange. *Journal of Management and Sustainability*. 3, 3: 142-147.
- Turktas, B., Georgakopoulos, G., Sotiropoulos, I., and Vasileiou, K., 2013. Reporting Comprehensive Income: Reasons for Reporting Choices and Investor Reactions. *International Journal of Economics and Finance*. 5, 4: 1-20.
- Van Cauwenberge, P., and De Beelde, I., 2007. On the IASB Comprehensive Income Project: An Analysis of the Case for Dual Income Display. *Abacus*, 43, 1: 1-26.
- Yuen, C., Liu, M., Zhang, X., and Lu, C., 2009. A Case Study of voluntary Disclosure by Chinese enterprises. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 1, 2: 118-145.
- Zalloum, N., Abu Zerr, A., and Al-Farah, A., 2013. Degree of Disclosure and Conservatism in the Annual Financial Statements in Service and Industrial Public Shareholding Companies listed in Amman Stock Exchange. *European Journal of Business and Management*. 5, 25: 27-39.